أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000 – 2018

The impact of government investment spending on economic growth outside hydrocarbons sector in algeria using vector autoregressive model var during the period 2000-2018

بوفنش وسيلة[1]

[1] المركز الجامعي بميلة (الجزائر)، w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية الكلية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية خلال الفترة 2000 -2018، باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة من خلال نتائج تقدير النموذج المدروس إلى ضعف تفسير متغير الإنفاق الحكومي الاستثماري لمتغير النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة، كما خلصت الدراسة من خلال اختبار السببية إلى عدم وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومى الاستثماري، النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، نموذج شعاع الانحدار الذاتي، اختبار السببية، الجزائر.

تصنيف JEL: O11، E62، C51،C32

Abstract:

Government investment spending is one of the financial policy tools that the Algerian government depends on in achieving macroeconomic objectives. Therefore, this study aims to demonstrate the impact of government investment spending on economic growth outside hydrocarbons sector, using vector autoregressive model VAR, through an econometric study of annual data during the period 2000 -2018. The study found through the results of the estimation of the studied model showed the weak interpretation of the variable of Gouvernment investment spending to the variable of economic growth outside the hydrocarbon sector in Algeria during the study period. This study concluded also through the causality test that there is no causal relationship in both directions between the Government investment spending and the variable of economic growth outside the hydrocarbon sector.

***Keys words*: Government investment spending, economic growth outside hydrocarbons sector, vector autoregressive model, causality test, Algeria.**

JEL classification codes **:** C32, C51, E62, O11.

المؤلف المرسل: بوفنش وسيلة، **الإيميل**: w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول المتقدمة والنامية منها، باعتباره أحد الشروط الضرورية لرقيها وتقدمها، وكذا تحسين مستوى معيشة شعوبها، من خلال إتباع سياسات اقتصادية مختلفة من شأنها زيادة الدخل الوطني وتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية، ومن بينها سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التي تعد من أهم أدوات السياسة المالية، كونها تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيهه، بهدف التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، تنمية الثروة الوطنية وغيرها من الأهداف، وذلك من خلال تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وترشيده.

من هذا المنطلق، اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بهدف تطوير القطاعات الإنتاجية البديلة للقطاع النفطي ورفع طاقاتها الإنتاجية، ومن ثم زيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، وخاصة بعد ارتفاع العوائد النفطية منذ مطلع الألفية، الأمر الذي دفع إلى تسطير وتنفيذ برامج إنفاقية تنموية ضخمة شملت برنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2001 – 2009 ثم البرنامج الخماسي خلال الفترة 2010 -2014 ثم برنامج النمو الجديد خلال الفترة 2016 -2019.

إشكالية الدراسة

انطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018؟

- هل توجد علاقة تبادلية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 -2018؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلين المطروحين يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- للإنفاق الحكومي الاستثماري أثر إيجابي ضعيف على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 -2018.

- وجود علاقة سببية تتجه من الانفاق الحكومي الاستثماري إلى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000 -2018.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات الذي أصبح الشغل الشاغل لكثير من صناع القرار السياسي في الجزائر في ظل تراجع الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها بشكل كبير في تمويل العملية التنموية وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية في الجزائر، كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال تبيان طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يعتبر وسيلة فعالة تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية الموجودة وخلق طاقات إنتاجية جديدة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة، والمتمثل في معرفة أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، من خلال نموذج قياسي يحدد طبيعة واتجاه العلاقة بينهما، بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيري الدراسة ويحلل تطورهما عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة بينهما للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تحديد مدى مساهمة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

1 – التأصيل النظري للدراسة:

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري أداة رئيسية للسياسة المالية تعتمد عليها الدولة في تسيير وتوجيه العملية التنموية، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض للإطار النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي.

1–1 – الإطار النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري:

يمكن عرض تعريف الانفاق الحكومي الاستثماري، أهمية وأشكاله من خلال ما يلي:

1–1 – 1– تعريف الإنفاق الحكومي الاستثماري:

من بين تعاريف الإنفاق الحكومي الاستثماري نذكر ما يلي:

- الإنفاق الحكومي الاستثماري هو: النفقات الحكومية التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية بهدف تنمية الثروة القومية كالإنفاق على مشاريع البنية التحتية. (خفاجة، 2013، صفحة 24)

- الإنفاق الحكومي الاستثماري هو: الإنفاق الذي يعنى بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية، فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة، وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص. (سلاطني، 2013–2014، صفحة 27)

- الإنفاق الحكومي الاستثماري هو: الإنفاق الذي يرتبط بفترة زمنية معينة ومحددة ويمول عن طريق مصادر غير عادية كالقروض والإصدار النقدي، ويوجه هذا الإنفاق إلى المشاريع التنموية والنفقات الاستثنائية التي قد تظهر في أوقات غير منتظرة كالإنفاق الحربي، الإنفاق على إصلاح الأضرار التي قد تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية، الإنفاق لمكافحة البطالة ونفقات الإنعاش الاقتصادي. (حسن جميل، 2017، صفحة 13)

1–1–2 – أهمية الإنفاق الحكومي الاستثماري:

تبرز أهمية الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال ما يلي: (بنين، قعيد، و شتحوتة ، 2019، صفحة 3)

- تحقيق المنفعة العامة من خلال زيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل، الأمر الذي تترتب عليه زيادة فعالية الأفراد.

- زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنويع في المنتجات والمنافسة في السوق التجارية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الدخل الفردي، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- توظيف جميع عناصر الإنتاج من أجل توفير السلع والخدمات في المجتمع، كما يساعد في التنمية الاقتصادية خاصة عند توظيف عناصر الإنتاج الرأسمالية.
- توفير حاجيات الأفراد والجماعات، وكذا خلق مناصب شغل جديدة والحد من نسبة البطالة والفقر.
- دعم الحكومة للمشاريع القائمة يدعم المنتج المحلي ويقوي المؤسسات المحلية أمام منافسة الأجنبية.
- تكوين الثروة وتنميتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

1-1-3 - أشكال الإنفاق الحكومي الاستثماري:

تتمثل أشكال الإنفاق الحكومي الاستثماري فيما يلي: (سلاطني، 2013-2014، صفحة 27)

- الإنفاق على المشاريع الإنتاجية: يتمثل أساسا في الإنفاق على نوعين من الأنشطة، الأنشطة السلعية كالأنشطة الزراعية، الصناعية، التحويلية والصناعية الاستخراجية والتعدينية، والأنشطة الخدمية الإنتاجية كالنشاط السياحي والتجارة.

- الإنفاق على البنية التحتية والتي تمثل مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل البنية التحتية من الطرق، المطارات، الموانئ وغيرها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم، ويتطلب الاستثمار في البنى التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة وميزانيات كبيرة، فضلا عن كون طبيعة مخرجاته ترجع بالقيمة المضافة للدولة بشكل أساسي، لذلك ففي الغالب تقوم الدولة بتسطيره هذه البرامج وتتكفل بالإنفاق، التسيير والصيانة دون القطاع الخاص.

1-2 - الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بهدف التعرف على مصادره وأساليب تحقيقه، وفيما يلي عرض لبعض تعاريف النمو الاقتصادي، عناصره وكذا أنواعه.

1-2-1 - تعريف النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو: عبارة عن تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد. (مدحت مصطفى و عبد الطاهر أحمد، 1999، صفحة 40)

- النمو الاقتصادي هو: الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، والتي تتم باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم. (يوسفات، 2012، صفحة 68)

- النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. (عجمية و الليثي، 2004، صفحة 73)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير كمي في الطاقة الإنتاجية المتاحة في القطاعات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي.

1-2-2 - عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي: (حمداني، 2009، الصفحات 8-9)

- الموارد الطبيعية: وهي ما يمكن استغلاله من الموارد التي يمكن الحصول عليها من الطبيعة، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد ألا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا

التطور يحتاج إلى توجيه الجهود إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد على حساب التضحية ببعض الموارد وما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصر في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد.

- الموارد البشرية: يتمثل هذا العامل بشكل رئيسي في عدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي، وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل أهمها: معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد، المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل، المهارة الفنية والخبرة المكتسبة لدى الفرد الذي ينجز العمل، كمية ونوعية المصادر المتاحة في إنجاز العمل وغيرها.

- رأس المال: وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج، ويمكن التميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من السلع المعمرة، ورأس المال المتداول الذي يتكون من مخزون مواد الخام والمواد النصف مصنعة وغيرها من السلع التي تمت عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدمتها الإنتاجية، وعليه فإن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وتساعد عملية تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زادت التضحية بالاستهلاك الحالي وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

- التخصيص وتقسيم العمل: إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي ندى به أدم سميت منذ سنة 1776 يعتبر مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من المدخلات، وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعمل.

- البيئة الاقتصادية: يؤدي وجود بيئة اقتصادية مناسبة إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، ويقصد بالبيئة الاقتصادية مجموع العوامل التي تساعد على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

- التقدم التكنولوجي: وهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجلات البحث والتطوير.

1-2-3 – أنواع النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي خمسة أنواع هي: (حمداني، 2009، الصفحات 8-9)

- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالي في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، تراكم رأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

- النمو المخطط: وهو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، فاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

- النمو العابر أو غير المستقر: وهو نمو لا يتميز بصفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية ساكنة، لذلك فهو نمو غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو دون تحقيق التنمية.

- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان؛ أي ثبات الدخل الفردي.
- النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف، وهو ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع. (قدور، 2012، صفحة 65)

2- واقع الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 -2018

يمكن تبيان واقع الانفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر من خلال ما يلي:

2-1- واقع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 2000-2018

يمكن توضيح تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: تطور الانفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018

مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الانفاق الحكومي الاستثماري	318.940	434.060	502.31	567.500	618.790	872.540	1091.38
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الانفاق الحكومي الاستثماري	1552.18	1897.98	1944.55	1921.44	1974.36	2275.53	1892.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
الانفاق الحكومي الاستثماري	2501.4	3039.3	2711.9	2677.2	3078.0		

المصدر: تقارير وزارة المالية لسنوات 2000 – 2020

من خلال الجدول يتضح أن الانفاق الحكومي الاستثماري قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2018، حيث شهد الاستثمار الحكومي تزايدا مضطردا طيلة الفترة 2000-2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما أدى إلى ارتفاع العوائد الريعية والتي استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية في إطار إتباع سياسة مالية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم توجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المخطط التنموي الخماسي الذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني، حيث تم تقسيم غلافه المالي على استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز وانجاز للمشاريع الجديدة وكذا تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، أما خلال الفترة 2009-2015 فقد شهد الإنفاق الحكومي الاستثماري تذبذبا من سنة لأخرى، ولكنه مع ذلك عرف اتجاها عاما موجبا، ليعرف بعدها تراجعا خلال الفترة 2016- 2017 بعد تراجع أسعار النفط وتوجه الحكومة نحو ترشيد النفقات.

2-2-واقع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات:

يمكن معرفة واقع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال تتبع تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2018، وكذا مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيه.

2-2-1- تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات:

عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تطورا متذبذبا خلال الفترة 2000-2018، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (ن م إ خ م) خلال الفترة 2000 – 2018

مائة مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ن. م. خ المحروقات	29.61	27.83	30.45	33.83	38.29	42.09	46.19
نسبة ن. م. إ.خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.71	0.65	0.67	0.64	0.62	0.55	0.54
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ن. م. أ.خ المحروقات	52.63	60.73	66.98	77.71	93.64	106.82	115.9
نسبة ن. م. إ.خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.56	0.54	0.67	0.64	0.64	0.65	0.69
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
ن. م. إ.خ المحروقات	125.18	133.73	144.34	148.61	158.4		
نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.72	0.80	0.82	0.80	0.78		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بنسبةلم تتجاوز 1 % ، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف تزايدا مستمرا، فمع مطلع الألفية شهد النمو الاقتصادي خارج المحروقات طفرة ليصل إلى نسبة 4% تقريبا سنة 2000، وفي هاته الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ليتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد قاربت نسبة 0.68% خلال الفترة 2001-2013، وهي نفس نسبة النمو خلال فترة 1995-2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع كثيرا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاع طفيفا في حدود 0.9

%كمتوسط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وانهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

2-2-2-توزيع الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:

يمكن توضيح توزيع الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1 : توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2018 (بالمليار دج)

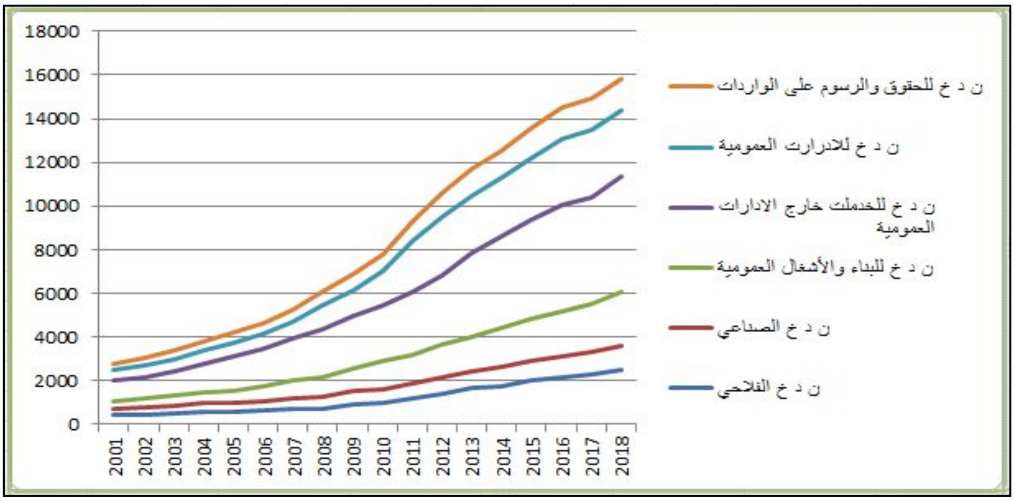

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001 -2018.

من خلال الشكل السابق يتضح أنه باستثناء الحقوق والرسوم على الواردات فإن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة القطاعات الأكثر إنتاجا في الجزائر، وخاصة خدمات الإدارات العمومية، وذلك راجع إلى تضخم الجهاز الإداري الجزائري والطابع الاجتماعي للدولة، في حين حلت الخدمات خارج الإدارات العمومية في المرتبة الثالثة، مما يدل على أن معظم المستثمرين الخواص يحبذون الاستثمار في قطاع الخدمات، كما يتبين من خلال الشكل أن قطاع البناء والأشغال العمومية والذي تحتكر الدولة معظم مشاريعه قد حل في المرتبة الرابعة وحل بعده قطاعي الصناعة والفلاحة في المرتبين ما قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا غير إنتاجي.

3- الدراسة القياسية:

لقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر نعتمد على أحد أهم النماذج المستخدمة في القياس الاقتصادي وهو نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، باعتباره من الطرق الديناميكية الحديثة المستخدمة في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، وفيما يلي توضيح لخطوات إجراء الدراسة القياسية:

3-1- الطريقة والأدوات:

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

3-1-1- منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة أحد النماذج القياسية لتحديد أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهو نموذج VAR(p)، والذي يعد واحدا من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية المتعددة المتغيرات، فهو يقوم بوصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية كما يساعد في التنبؤ، وقد تم اقتراح هذه النماذج من طرف

Christopher Sims سنة 1980، والذي رأى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة كاستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني، لذلك عامل Sims في نموذجه المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعا في المعادلات بعد مدد الإبطاء الزمني نفسها (النقار و العواد، 2012، صفحة 339)، و يتم تطبيق هذه الطريقة بالاستعانة ببرنامج Eviews10.

3-1-2- متغيرات الدراسة ومصادرها:

تتطلب دراسة أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات استخدام متغيرين هما:

- LGDPOHS: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهو المتغير التابع.
- LGIS: لوغاريتم الانفاق الحكومي الاستثماري، وهو المتغير المستقل.

وقد تم ادخال اللوغاريتم على بيانات الدراسة لتخليص السلسلتين الزمنيتين من مشكلة عدم ثبات التباين، وتم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من تقارير وزارة المالية واحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وتمت الدراسة خلال الفترة 2000 – 2018 كونها شهدت توسعا كبيرا في الانفاق الحكومي الاستثماري وكذا لتوفر المعطيات حولها.

3-2- النتائج ومناقشتها:

3-2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(p) تتم دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها، بهدف تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF

	المستوى			الفرق الأول		
	بثابت	بثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	بثابت	بثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LGDPOHS	2.31- (0.17)	0.35- (0.98)	2.95 (0.99)	4.24- (0.004)	4.61- (0.01)	0.93- (0.29)
LGIS	2.39- (0.15)	1.41- (0.82)	2.51 (0.99)	3.55- (0.01)	3.88- (0.03)	2.63- (0.01)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر المطور يتضح ما يلي:

- السلسلة الزمنية LGIS غير مستقرة عند المستوى لأن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومن ثم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة، وعند أخذ الفرق الأول أصبحت السلسلة مستقرة.
- السلسلة الزمنية LGDPOHS غير مستقرة عند المستوى لأن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ويتضح ذلك من خلال قيمة الاحتمال التي تظهر بأنها أكبر من 0.05 بالنسبة للنموذج الثالث، ومن ثم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة، وعند أخذ الفرق الأول تبقى السلسلة الزمنية غير مستقرة لتستقر بعد أخذ الفرق الثاني.

إن السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين محل الدراسة غير متكاملتين عند نفس المستوى، وهو ما يستبعد وجود علاقة تكامل مشترك أو تكامل متزامن بينهما، مما يدل على أن نموذج الانحدار الذاتي VAR *مناسب* لنمذجة العلاقة الإحصائية بين متغيري الدراسة.

3-2-2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR:

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة لنموذج VAR، والجدول التالي يبين فترات الإبطاء حسب نموذج VAR:

الجدول رقم 4: فترات الإبطاء حسب نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDPOHS LGIS
Exogenous variables: C
Sample: 2000 2018

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-8.929976	NA	0.013445	1.366247	1.462821
1	44.43574	86.71929*	2.83e-05*	-4.804468*	-4.514747*
2	47.59435	4.343085	3.26e-05	-4.699293	-4.216425
3	50.26718	3.006932	4.18e-05	-4.533397	-3.857382

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول يتضح أن درجة الإبطاء المناسبة هي 1 حسب معايير LR، FPE، AIC، SC، وعليه يمكن تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات باستخدام شعاع الانحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة، ونتائج التقدير موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 5: نتائج تقدير نموذج VAR (1)

Vector Autoregression Estimates Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	LGDPOHS	LGIS
LGDPOHS(-1)	0.823467	0.076827
	(0.04513)	(0.15999)
	[18.2470]	[0.48021]
LGIS(-1)	0.152993	0.831583
	(0.03719)	(0.13184)
	[4.11403]	[6.30764]
C	0.437736	0.237468
	(0.10519)	(0.37291)
	[4.16138]	[0.63679]
R-squared	0.996184	0.960507
Adj. R-squared	0.995675	0.955241
Sum sq. resids	0.022946	0.288382
S.E. equation	0.039112	0.138656
F-statistic	1957.730	182.4075
Log likelihood	34.44403	11.66366
Akaike AIC	-3.493781	-0.962629
Schwarz SC	-3.345385	-0.814234
Mean dependent	4.268942	2.692178
S.D. dependent	0.594707	0.655391

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال نتائج التقدير يتضح أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع هي LGDPOHS(-1)،LGIS(-1) إضافة إلى الثابت، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وأن القوة التفسيرية للنموذج جيدة فـ 99.01 ٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها المتغيرات المستقلة، كما يظهر من خلال الجدول السابق أن أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات هو أثر موجب وضعيف، فزيادة الانفاق الحكومي الاستثماري بنسبة 1 ٪ تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

بنسبة 15 ٪ ، كما أن قيمة معامل التحديد تدل على أن 99% من تغير الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمؤشر عن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات مفسر بقيمه السابقة والقيم السابقة للإنفاق الحكومي الاستثماري.

ويمكن إرجاع ضعف تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات رغم تبني الجزائر لبرنامج إصلاح اقتصادي شامل أدى إلى حدوث تحسن في معظم المؤشرات الكلية إلى عدم تصحيح هيكل الإنتاج القومي لصالح القطاعات الأكثر حيوية منها الصناعات التحويلية وتحويلها نحو التصدير، فنسبة النمو خارج قطاع المحروقات مردها النفقات العمومية الكبيرة على قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك راجع إلى تحرك الاقتصاد الوطني في اتجاه النمو غير المتوازن بسبب انجاز مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على قطاعات الإنتاج، بالإضافة إلى عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال واحتواء الاختلالات التوازنية، فضلا عن تفاقم الاختلالات الهيكلية المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية الذي أصبح تطوره يحدث تأثيرا سلبيا مزدوجا، فقد أدى تدفق الواردات بدون ضوابط اقتصادية إلى تفكيك المنظومة المؤسسية الإنتاجية وتسرب الواردات عن طريق التهريب إلى دول أخرى، كما استمر الاختلال الهيكلي في تركيب الصادرات الجزائرية واعتمادها بشكل كبير على مادتين هما البترول والغاز، كما أدى الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية التي فاقت الطاقة الإستعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية إلى عدم القدرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة ضمن مختلف المخططات التنموية.

3-2-3- اختبارات التشخيص:

بعد القيام بعرض نموذج الانحدار الذاتي لابد من اختبار صلاحيته بالاعتماد على الاختبارات التالية:

- **دراسة استقرارية بواقي النموذج:** للتأكد من استقرارية بواقي النموذج نستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل الموالي يبين نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم 2: اختبار استقرارية بواقي النموذج

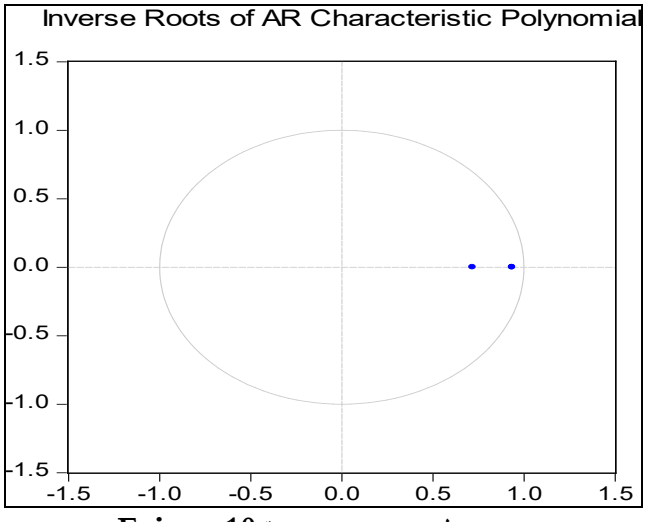

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

يتبين من خلال الشكل أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية ومنه النموذج VAR (1) مستقر.

- **دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج نستخدم اختبار LM، حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 03/31/21 Time: 17:52
Sample: 2000 2018
Included observations: 18

Lags	LM-Stat	Prob
1	6.376971	0.1727

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

يشير الجدول إلى قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج نستخدم اختبار Jarque- Bera الذي يوضح الجدول التالي نتائجه.

الجدول رقم 7: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Sample: 2000 2018
Included observations: 18

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.565146	2	0.7538
2	0.718895	2	0.6981
Joint	1.284041	4	0.8641

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصاءة Jarque-Bera أكبر من 5 %، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية؛ أي أن سلسلة بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:** للتأكد من ثبات تباين حد الخطأ نعتمد على الاختبار الذي يتضمن الجدول الموالي نتائجه:

الجدول رقم 8: اختبار عدم ثبات تباين البواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Sample: 2000 2018
Included observations: 18

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
17.15475	12	0.1439

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول وبمقارنة القيمة $LM = nR^2$ مع λ^2 يتضح أن $nR^2 < \lambda^2_{n,0.05}$ ، وعليه نقبل فرض العدم، وبالتالي التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

3-2-4- التحليل الهيكلي لنموذج الانحدار الذاتي VAR(1):

- **اختبار السببية:** يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم 9: اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/31/21 Time: 18:13
Sample: 2000 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLGIS does not Granger Cause DDLGDPOHS	16	0.00544	0.9423
DDLGDPOHS does not Granger Cause DLGIS		0.13043	0.7238

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن القيمة الاحتمالية 0.94 أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه لا نقبل الفرض البديل الذي مفاده أن الانفاق الحكومي الاستثماري يسبب زيادة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وبالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الانفاق الحكومي الاستثماري إلى النمو الاقتصادي خارج طاع المحروقات، كما تظهر نتائج الجدول عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى الانفاق الحكومي الاستثماري.

- **تحليل الصدمات:** يسمح تحليل الصدمات بقياس الأثر غير المفاجئ في متغير عشوائي معين على باقي المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو موضح في الشكل الموالي

فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة ايجابية في الانفاق الحكومي الاستثماري مقدرة بوحدة معيارية واحدة في السنوات الخمس الاولى فإن ذلك يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال هذه السنوات، لكن ابتداء من السنة السادسة لا يتأثر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بتغير الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى غاية السنة العاشرة.

الشكل رقم 3: تحليل الصدمات

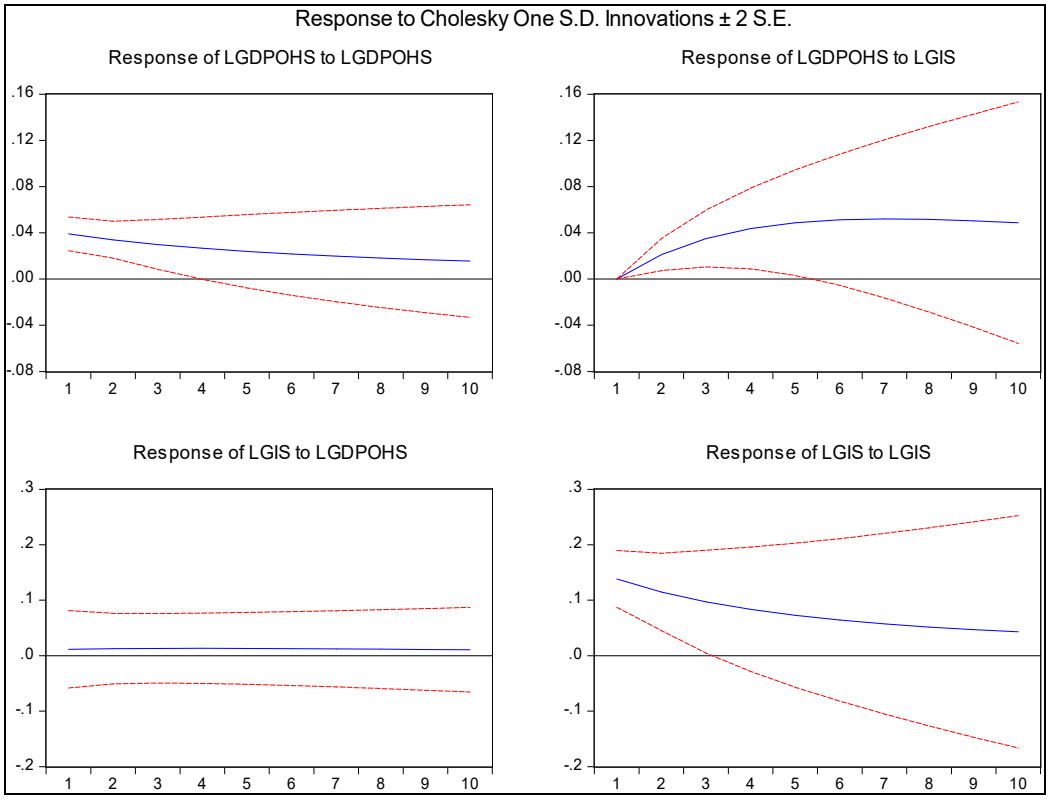

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

- **تحليل التباين:** إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال جدول تحليل التباين للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات) الذي يتضمنه الجدول الموالي يتضح أن ما يقارب 30 % من تقلبات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ترجع إلى المتغير نفسه على المدى المتوسط والطويل وما يفوق 50% على المدى القصير والباقي يرجع إلى الانفاق الحكومي الاستثماري، من جهة أخرى تخضع تقلبات الانفاق الحكومي الاستثماري إلى المتغير نفسه على المدى القصير، المتوسط والطويل في حين تساهم صدمات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في تفسير ما يقارب 2% فقط من التقلبات.

وعليه فإن الصدمات في متغير الانفاق الحكومي الاستثماري تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لمتغير النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل بشكل أكبر مقارنة بالمدى القصير، وهو ما يعكس دور الانفاق الحكومي الاستثماري في تفسير تقلبات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم 10: تحليل التباين

Variance Decomposition of LGDPOHS:			
Period	S.E.	LGDPOHS	LGIS
1	0.039112	100.0000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	0.055956	85.72760 (10.8570)	14.27240 (10.8570)
3	0.072456	68.17108 (17.6672)	31.82892 (17.6672)
4	0.088696	54.51040 (20.6646)	45.48960 (20.6646)
5	0.104003	44.95095 (21.8716)	55.04905 (21.8716)
6	0.117971	38.32537 (22.3065)	61.67463 (22.3065)
7	0.130461	33.64732 (22.4093)	66.35268 (22.4093)
8	0.141486	30.26072 (22.3681)	69.73928 (22.3681)
9	0.151141	27.74820 (22.2661)	72.25180 (22.2661)
10	0.159556	25.84271 (22.1415)	74.15729 (22.1415)
Variance Decomposition of LGIS:			
Period	S.E.	LGDPOHS	LGIS
1	0.138656	0.696352 (8.56871)	99.30365 (8.56871)
2	0.180520	0.900074 (8.71452)	99.09993 (8.71452)
3	0.205432	1.102306 (8.96431)	98.89769 (8.96431)
4	0.222144	1.295794 (9.25477)	98.70421 (9.25477)
5	0.234128	1.475965 (9.55712)	98.52403 (9.55712)
6	0.243121	1.640406 (9.85499)	98.35959 (9.85499)
7	0.250101	1.788278 (10.1391)	98.21172 (10.1391)
8	0.255660	1.919805 (10.4050)	98.08019 (10.4050)
9	0.260178	2.035864 (10.6508)	97.96414 (10.6508)
10	0.263908	2.137686 (10.8768)	97.86231 (10.8768)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

الخلاصة:

قامت هذه الدراسة بتحديد نموذج قياسي يبين العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018، ومن خلال النموذج المقدر الذي تم تقييمه إحصائيا وقياسيا يمكن استنتاج ما يلي:

- وجود أثر ايجابي ضعيف للأنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ويمكن ارجاع ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، بنيته المؤسسية غير تنافسية وتركيبه القطاعي غير متوازن وغير متنوع المعتمد على القطاع الاستخراجي الريعي المرتكز على الطاقات غير المتجددة، بالإضافة إلى تحرك الاقتصاد الوطني في اتجاه النمو غير المتوازن بسبب انجاز مشاريع البنية الأساسية، بالإضافة إلى عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال واحتواء الاختلالات التوازنية، فضلا عن تفاقم الاختلالات الهيكلية المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية الذي أصبح تطوره يحدث تأثيرا سلبيا مزدوجا، فقد أدى تدفق الواردات بدون ضوابط اقتصادية إلى تفكيك المنظومة المؤسسية الإنتاجية كما استمر الاختلال الهيكلي في تركيب الصادرات الجزائرية واعتمادها بشكل كبير على مادتين هما البترول والغاز، كما أدى الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية التي فاقت الطاقة الإستعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية إلى عدم القدرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة ضمن مختلف المخططات التنموية.

- عدم وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في المدى القصير، وهو ما بينه اختبار السببية لغرانجر.

- يساهم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بنسبة لم تتجاوز 1 %، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- توجيه الانفاق الحكومي الاستثماري نحو القطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الصناعي، لأن توجيهه نحو البنية التحتية ورأس المال البشري سيكون له تأثير محدود وغير فعال على معدلات النمو الاقتصادي.

- ترشيد الانفاق الحكومي الاستثماري والعمل على تكييف المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية بما يتماشى ومتطلبات النمو الاقتصادي المستدام.

- العمل على رفع الطاقة الاستيعابية الاقتصاد الجزائري وتنويعه خارج قطاع المحروقات.

الهوامش والمراجع:

1. أشواق بن قدور، *تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي*،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 65.
2. أمل حمدان خفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2013، ص: 24.
3. بغداد بنين، ابراهيم قعيد، و حسيبة شتحوتة، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات_ السعودية _ الجزائر)، مداخلة في الملتقى الدولي حول: التنمية المتوازنة، جامعة الملك خالد ، السعودية، 2019، ص: 3.
4. سرين حسن جميل، الإنفاق الحكومي واثاره على الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، 2017، ص: 13.

5. عثمان النقار، و منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *28*(2)، 2012، ص: 339.
6. علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009). *مجلة الباحث*، *11*(11)، 2012، ص:68.
7. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، و مُحَمَّد علي الليثي، *التنمية الاقتصادية- مفهومها، نظرياتها، سياساتها*، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص : 73.
8. مُحَمَّد مدحت مصطفى، و سهير عبد الطاهر أحمد، *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص: 40.
9. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008-2009، ص ص: 8-9.
10. هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر – الإمارات العربية المتحدة، *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* جامعة سطيف -1-، الجزائر، 2013-2014، ص: 27.